تحت الضغط العالي

▪ قيس قاسم العجرش

ملف هنا وملف هناك

لا أعرف من هو صاحب "مخترع"تصنيف العمل السياسي الى ملفات ، وبالتالي يركن واحداً ويفعّل الثاني بينما يشغل الناس بالملف الثالث أو يتحدى خصومه السياسيين بالملف الرابع وهكذا .

إحدى نتائج هذه"الفهلوة"السياسية أننا لن نتمكن من نقد الكليات طالما أن العمل(المشكلة) تم تقسيمه إلى جزئيات على شكل ملفات، بعضها يتعلق تبريره بالآخر فإذا ما تعرضنا الى التفصيل قيل لنا انتظروا ..لنحل مشكلة"الملف" الفلاني أولاً قبل ان نخوض في التفاصيل.

حالة التعمية والتشويش الذهني هذه هي أبرع ما صدر لحد الآن من الكتلة السياسية ...ماذا؟ أي كتلة سياسية؟.

لا حاجة لتسمية كتلة سياسية بعينها تكون مسؤولة عن ترويج هذا النمط لأنه عرفٌ صير اليه بالتعاضد والتكاتم والتواطؤ بين كل الكتل السياسية بلا استثناء.

وافق الجميع على هذه الأفعوانية في التعامل مع المواطن وتخبيص ما يصل الى مسامعه وتعمد الفوضى في الكلام والمسؤولية على أمل أن يصل أحدهم الى مركز القوة فيجني هو وحده لا غيره نتائج حرب الإعلام هذه .

حصاد الغش سيأتي على شكل عدمية ولا اكتراث في التعامل ، وهي حالة تعتبر جُنة عمل للسياسيين خاصة من نمط الذين سقطوا على رؤوسنا.

وبالعودة الى ملفات هذه الأيام السيئة ، الطويلة ، هل يمكن أن يتوفق أحد منا ليجيب عن السؤال اللغز التالي :

ما هو اسم الملف الذي تمكنت الكتلة السياسية (الموحدة في أساليبها المتفرقة بأسمائها)من حسمه وتقديم نتائج التقييم على صفحة واقعية للناس؟.

الجواب هين كما هي هيّنة قضية التلاعب على دراك الناس، لا ملف ينطبق عليه هذا الوصف الحاسم.

وعليه، فإن مطالبة من يتكلم بلغة الملفات أن يقدم كشفاً بما سار اليه العمل في إحداها على الأقل هي أقل مطالب الناس اليوم.

لن يهمنا أن يتحسن الوضع الأمني لكن من المهم أن نعرف من أجج نار الفتنة وحصد بذار القتل على شكل مناصب ومنافع طويت تحت بند "التوافق"السياسي.

لن يهمنا أن تتوفر في محطات الوقود أنواع المحروقات اليوم، لكن يهمنا أكيداً ان نعرف من كان يسرق الوقود وأمواله على مدى سنوات كنا ندفع أثمانها وقوفاً في الطوابير وعرقلة في الحياة اليومية ، كما لن يهمنا اليوم ان يرمى بمجرم كبير في السجن حتى وإن كان له عنوان سياسي رنان، وإن كان يقود الغرائز الجماهيرية قبل أسبوع فقط ، لن يهمنا هذا ..المهم أن نعرف بوضوح من فعل ومن قتل ومن سكت ومن استثمر في بحيرة الأسماك هذه التي تتغذى على الدماء ...الحال أكبر خراباً من ملف يحسم لأن كل الملفات "مدينة" والدائن لا أعرف له اسما إلا ..كل العراقيين.

ائتلاف المالكي يتهم كتلا سياسية بسعيها لإعادة القوات الأجنبية

الاستخبارات البرلمانية الأميركية: الانسحاب "خطأ كبير"

الجيش الامريكي اثناء الانسحاب..(ارشيف)

اعرب عدد من السياسيين الاميركين عن أسفهم لقرار رحيل القوات الاميركية من العراق، مشددين على وجود الكثير من المشاكل التي خلفها الانسحاب.

غير ان ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي اكد ان هذه المشاكل طبيعية نظرا لوجود قوات اميركية في البلاد، مقللا من اهمية تصريحات الولايات المتحدة بهذا الصدد لان قرار الرحيل اتخذ ولا رجعة فيه، متهما أطرافا سياسية لم يسمها بالسعي لعودة القوات الاميركية الى العراق.

□ بغداد / المدى

ورغم الانسحاب الاميركي من العراق فإنها لا تزال تحتفظ باكبر سفارة لها في بغداد، فضلا عن استمرارها بطلعات جوية بواسطة طائرات مسيرة لأجل تأمينها.

أكد البرلماني الأمريكي مايك روجرز، أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق كان خطأً كبيرا لأنه قد قوض الجهود الأمريكية لمجابهة محاولات تنظيم القاعدة للتوغل إلى سوريا، موضحا أن الولايات المتحدة مازالت حتى الآن تقوم ببعض العمليات العسكرية هناك إلا أنها لا تستطيع مجاراة الأحداث كما اعتادت من قبل.

وحذر روجرز في تصريح لصحيفة "يو اس ايه توداي" الأمريكية من تداعيات امتداد تنظيم القاعدة بالعراق إلى سوريا، ويعد التصريح الذي أدلى به روجرز، والذي يشغل رئيس لجنة الاستخبارات بمجلس النواب الأمريكي، امتدادا لتصريحات أخرى قد أدلى بها عدد من المسؤولين الأمريكيين في هذا الصدد، مؤكدين أن العنف المتزايد الذي تشهده سوريا حاليا يرجع إلى تسرب عناصر من القاعدة إلى صفوف المعارضة السورية.

من ناحية أخرى حذر استيفن بيديل عضو مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي من الصراع الحالي في سوريا، وأنه قد يتحول من إطاره السياسي إلى إطار طائفي وهو ما يهدد بتدخل قوى إقليمية أخرى بالمنطقة.

وأوضحت الصحيفة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استهدفت تنظيم القاعدة إبان وجود قواتها بالعراق، وهو ما أضعف التنظيم "الإرهابي"، إلا أنه لم يقض عليه تماما.

وأكد عدد من المحللين أن أعضاء من القاعدة قد تسربوا إلى سوريا عبر الحدود مع العراق، لدعم التظاهرات المناوئة للأسد سواء بالسلاح أو غير ذلك من المساعدات، وهي نفس الطريقة التي استخدمها التنظيم من قبل لمحاربة القوات الأمريكية في العراق، مضيفا أن القاعدة قد تمنح نظام الأسد الفرصة الأخيرة للبقاء في السلطة، حيث إنها تعطي الفرصة للنظام لشن هجماته ضد المعارضة بحجة تسرب عناصر من القاعدة.

وأضافت الصحيفة أن وجود تنظيم القاعدة في سوريا قد يزيد الأمر تعقيدا، خاصة فيما يخص مسألة دعم المعارضة السورية وهو ما دفع إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى الاكتفاء بمطالبة الأسد بالتنحي دون أن يقدم أية مساعدات لقوى المعارضة بسوريا.

يشار إلى أن الرئيس الأميركي باراك أوباما أكد، في ١٤ كانون الأول ٢٠١١، خلال استقباله جنود الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جوا في الجيش الأميركي العائدين من العراق وأسرهم في قاعدة فورت براغ بولاية كارولاينا الشمالية، أن مستقبل العراق سيكون في يد شعبه والحرب الأميركية فيه ستنتهي، مشيراً إلى أن حرب العراق تمثل نجاحاً باهراً تطلب تسع سنوات، لافتاً في الوقت نفسه إلى "العمل الشاق والتضحيات" التي قدمها الجنود، وقال إنها كانت ضرورية لتحقيق النجاح.

من جانبهم، اعتبر اعضاء في مجلس النواب العراقي ان المشاكل التي خلفها الرحيل الاميركي طبيعية وأن السياسيين العراقيين الوطنيين عازمين على إنهائها خلال الفترة المقبلة وذلك بالاعتماد على توحيد الخطاب الوطني.

النائب عن ائتلاف دولة القانون احسان العوادي قال في تصريح لـ(المدى) امس "ان حديث الساسة الاميركيان تعبير عن وجهة نظر شخصية ليس اكثر على اعتبار ان قرار الرحيل الاميركي اتخذ ولا يمكن العودة الى الوراء"

وتابع العوادي "ان هذه التصريحات السلبية الموجودة في واشنطن توجد مثيلة لها في العراق بأن هناك بعض السياسيين العراقيين دعوا الى ارجاع القوات الاميركية وأوصلوا رسائل الى البيت الابيض بهذا الشأن ولكن لم يكن لهم تأثير على ارض الواقع لان الإرادة موجودة في الشارع بضرورة خروج القوات الاجنبية".

وبشان المشاكل التي حدثت بعد الانسحاب يوضح العوادي "انها طبيعة نظرا لوجود قوات اجنبية على الاراضي العراقية ولو تم تأجيل الرحيل الى اكثر من ذلك فإن هذه المشاكل ستظهر ايضا حال رحيله، وعلى العراقيين في هذه الفترة تجاوزها بأقرب فرصة ممكنة من خلال الاعتماد على الخطاب الوطني وتغليب المصلحة العامة على التواجهات الشخصية".

وغادر الجنود الأميركيون العراق نهاية العام ٢٠١١ تاركين خلفهم ٩٠٠ ألف رجل أمن عراقي يبدون جاهزين للتعامل مع التهديدات الداخلية، إلا أنهم يعجزون عن حماية الحدود البرية والجوية والمائية، بحسب مسؤولين عسكريين وسياسيين عراقيين وأميركيين، فضلاً عن مخاوف إضافية تتمثل بإمكانية أن يتأثر العراق بقوى إقليمية مثل إيران، التي تعتبر عدوة الولايات المتحدة.

ومن المتوقع أن تستمر علاقة العراق والولايات المتحدة خلال المرحلة المقبلة ضمن ما يعرف بـ"اتفاقية الإطار الإستراتيجية" والتي تنص على التبادل والشراكة بين البلدين في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والأمنية.

العراق ثانياً ضمن الدول الأكثر تعرّضاً لحياة الصحفيين

□ بغداد / المدى

حل العراق ثانيا ضمن الدول التي تعد اكثر خطورة على حياة الصحفيين، في حين اشار تقرير دولي الى ان الاعتداء على الصحفيين وصل إلى مراحل متقدمة خلال العام الماضي.

وقالت لجنة حماية الصحفيين المعنية بالدفاع عن حقوق الصحفيين إن ٤٦ صحفيا قتلوا في أعمال عنف العام الماضي، وذلك في تقرير نشرته اللجنة أمس الثلاثاء.

وحسب التقرير حل العراق في المرتبة الثانية من حيث خطورة العمل الصحفي حيث شهد مقتل خمسة صحفيين العام الماضي، فيما تصدرت باكستان اللائحة للعام الثاني على التوالي بمقتل سبعة صحفيين.

وأشارت اللجنة إلى أن عدد القتلى في صفوف العاملين في المجال الصحفي ارتفع بشكل كبير مقارنة بالأعوام السابقة بسبب الاضطرابات التي اجتاحت عدة دول في ٢٠١١، ولاسيما في بعض الدول العربية التي اندلعت فيها ثورات ضد الأنظمة الحاكمة فيها.

وأوضحت اللجنة التي تتخذ من نيويورك مقرا لها، أنها لا تزال تدقق في ظروف وفاة ٣٥ صحفيا العام الماضي، للتحقق في ما إذا كانت حوادث وفاتهم تتعلق بعملهم الصحفي.

بالمقابل اعتبر مدير مرصد الحريات الصحفية التقارير التي تتحدث عن وضع العراق ثانيا ضمن سلسلة استهداف الصحفيين امرا طبيعيا.

وقال زياد العجيلي في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "ان التعرض لحياة الصحفي في تزايد في ظل عدم بحث ملفات الجرائم التي ترتكب ضدهم وعلى الحكومة الان ان تعي خطورة المؤشر واستهداف الصحفيين ومن ثم ايجاد حل بالتعاون مع المنظمات الصحفية، لا ان تعمل على تجاهلهم وعدم احترامهم".

كما اشار العجيلي الى ضرورة اقرار قانون ضمان حق الوصول الى المعلومة وقال "انه يفيد الحكومة اكثر مما يجلب النفع الى الصحفي، فإن هذا القانون من شأنه كشف الكثير من ملفات الفساد وبالتالي سنصل الى قواعد الحكم الرشيد".

إلى ذلك اعتبر عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب شوان محمد طه ان استهداف الصحفيين في العراق امتداد الى الوضع السياسي والأمني المتردي الذي يعيشه البلاد.

وقال في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "ان الدستور كفل الحريات العامة وحرية النشر والإعلام ولكن لا يوجد هناك تطبيق لهذه البنود والمشكلة هنا ثقافية ترتبط بطبيعة المجتمع العراقي والشرق الاوسط عموما الذي في بعض الاحيان يناهض مسالة الرأي والرأي الآخر".

وتابع "على الحكومة ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة الخطيرة التي يعاني منها الاعلام العراقي".

وترى الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين ان واقع الحريات الصحفية لازال متردياً ولازالت محاولات تحسين العمل الصحفي وانهاء العنف ضد الصحفيين غير مجدية بسبب انعدام التشريعات والقوانين التي تنظم العمل الصحفي في العراق، وتسهل حق الوصول الى المعلومة وبسبب الاوضاع الامنية التي يعيشها العراق.

وقالت الجمعية العام الماضي "ان عدم جدية السلطة التشريعية في العراق في تفعيل حرية الصحافة وحرية التعبير قد ادى الى استمرار العنف ضد الصحفيين ومؤسساتهم الاعلامية. ولعل ابرز التحديات التي تواجه حرية الصحافة وحرية التعبير تتمثل في عدم وجود التشريعات والقوانين التي تحمي حرية الصحافة وتنظم عمل ودور وسائل الاعلام المختلفة. وايضا تتمثل بوجود مواد قانونية ضمن قانون العقوبات رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ المعدل وقانون المطبوعات العراقي والتي لازالت بحق الجدار الذي يعرقل حرية الصحافة في العراق ويجعل من المادة (٣٨) من الدستور العراقي التي كفلت حرية الصحافة وحرية التعبير (مادة جامدة)، والتي لازالت تنظر المزيد من الايضاحات والمبادرات لدعمها وتحريكها وجعلها حقا دستوريا يمتع به الجميع. ويبدو ان تأخير سن التشريعات والقوانين الإعلامية كان له الاثر الاكبر في زيادة وتيرة العنف ضد الصحفيين في العراق".

اعلاميون.. ارشيف

مجلس الوزراء يوقف تعيينات المستشارين

□ بغداد / المدى

قرر مجلس الوزراء إيقاف عرض التعيينات للمستشارين على مجلس الوزراء لحين إصدار قانون جديد ينظم عمل المستشارين بالاضافة الى تخصيص (١٠٠) مليون دولار لوزارة الداخلية مشروع البطاقة الوطنية الموحدة في موازنة عام ٢٠١٢.

وذكر علي الدباغ الناطق باسم الحكومة في بيان صحفي انه جرى التأكيد في جلسة مجلس الوزراء اليوم على توصية لجنة الشؤون الاقتصادية المتضمنة عرض حالات طلب التعويض للمتضررين من الكوارث الطبيعية بصورة منفردة على مجلس الوزراء وإدخال نص في ميزانية ٢٠١٢ يغطي بموجبه الزيادة عن المبلغ المخصص للطوارئ في حالة حدوث كوارث كبيرة".

واضاف ان" مجلس الوزراء وافق على تقسيط المبالغ المالية المترتبة بذمة مجموعة من السجناء السياسيين في المؤسسة لمدة (٢٠) سنة وحسب القانون (خمس الراتب) نتيجة خطأ مؤسسة السجناء السياسيين في عام ٢٠٠٨ وإقرار توصية لجنة شؤون الطاقة بشأن إحالة مناقصة محطة المعالجة المركزية (CPF) وملحقاتها/حقل بدرة النفطي/ لصالح شركة كازبروم الروسية المتعاقدة مع شركة نفط الوسط بعهدة شركة بتروفاك بمبلغ مقداره ٣٩٢ مليون و٧٥٨ الف دولار".

واشار الى الموافقة على تخويل وزارة الكهرباء صلاحية الإعلان واستدراج العروض والإحالة والتعاقد بالنسبة للمشاريع المقترحة والمعتمدة من وزارة التخطيط شرط أن يكون التصرف ضمن تخصيصات الوزارة الاستثمارية لعام ٢٠١٢ حتى قبل إقرار قانون الموازنة وذلك للضرورة القصوى كما جرت الموافقة على تخصيص (١٠٠) مليون دولار لوزارة الداخلية/ مشروع البطاقة الوطنية الموحدة في موازنة عام ٢٠١٢".

وتابع الدباغ ان "مجلس الوزراء وافق على إيقاف عرض التعيينات للمستشارين على مجلس الوزراء لحين إصدار قانون جديد ينظم عمل المستشارين وتكليف وزارة العدل/ مجلس شورى الدولة بالتنسيق مع الوزارات المعنية بإعداد مسودة مشروع قانون يحدد عدد المستشارين العاملين في الوزارات ومؤسسات الدولة المختلفة وشروط تعيينهم وطبيعة المهام المكلفين بها والتعريف بعمل المستشار وحقوقهم التقاعدية ومركزهم الوظيفي".

وأوضح انه تمت الموافقة على مشروع قانون تعديل اتفاقية إنشاء الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن المصادق عليها بموجب القانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٤ والموقع عليها في القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٥ وإحالته الى مجلس النواب استنادا الى أحكام المادتين (٦١/البند أولاً) و(٨٠/البند ثانياً) من الدستور مع مراعاة قانون عقد المعاهدات"